تحديات بناء النظم السياسية في اوربا

د عبد العزيز عليوي

النظم السياسية في اوربا والامريكتين

المرحلة الرابعة

على الرغم من الاستقرار السياسي الي تتمتع به كثير من الدول الاوربية نتيجة للبناء السليم لنظمها السياسية الا أن ذلك لا يعني عدم وجود تحديات تواجه هذا البناء، ومن أبرز هذه التحديات:

١–فشل بعض الدول الاوربية في التكيف مع المستجدات

لم تتمكن بعض الدول الاوربية من التكيف مع المستجدات التي طرأت على طبيعة النظم السياسية في العالم، وأن عدم التكيف يعود لسببين:

أ–الأول، سبب معرفي يعود إى غرور بعض هذه الدول التي تعتقد أن ما لديها من مؤسسات افضل من غيرها، وبالتالي لا يمكن التكيف مع تجارب الاخرين حتى وأن كانت ناجحة.

ب–الثاني يتعلق بدور النخب والفاعلين في النظم السياسية والين يرفضون أي تحديث يمكن أن يضر بمصالحهم.

٢–المحاباة

على الرغم من كون كثير من دول القارة الاوربية هي دول مؤسسات الا أن ذلك لم يلغي وجود محاباة للاقارب والاصدقاء واعضاء الاحزاب، وكثيرا ما يحدث ذلك في دول شرق اوربا، لكن ذلك لا يعني عدم وجود دول اوربية اخرى لا تزال تعتقد ان الكفاءة هم من الشخصنة في ادارة الدولة.

٣-توظيف للمنصب للبقاء فيه

شهدت بعض الدول الاوربية استغلال بعض لزعماء لمناصبهم من اجل البقاء فيها أو على الاقل لبقاء مؤثرين في القرار السياسي، مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس التركي رجب طيب اردوغان الذي حول نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي من اجل زيادة صلاحياته.

٤- التحدي الاقتصادي

يعد من اهم التحديات التي واجهت النظم السياسية في اوربا وبقية دول العالم.

٥- ضعف التنمية

ترتبط التنمية بمختلف انواعها بالنظام السياسي ارتباطا وثيقا، إذ أن تراجعها وأن كان بقدر بسيط يشير إلى وجود خلل في عمل النظام السياسي.

٦- انحسار التأييد الشعبي للديمقراطية

لم تكن اوربا بمنأى عن انحسار التأييد الشعبي للديمقراطي لما عانت منه من انتكاسات خلال العقود الاخيرة، بعد أن ساد اعتقاد لدى فئة من الجماهير بأن لا فائدة من انتخاب اشخاص يخالفون قيم الديمقراطية.

ويمكن مواجهة التحديات التي تواجه النظم السياسية في اوربا من خلال:

١-دور الاحزاب غير المشاركة في السلطة ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة أي بوادر لتراجع الديمقراطية عن طريق التأكيد على أن هذا التراجع لا يمكن أن يوقف جهود المؤيدين للديمقراطية وتوطيدها.

٢- التركيز على التجارب الديمقراطية الناجحة والاسراع في اعداد خطط تعبئة تقلل من حجم ضعف الديمقراطية.

٣- رعاية حوارات تهدف إلى تعزيز الديمقراطية الدستورية.

٤- الاستفادة من الدعم الدولي لقيم الديمقراطية.

٥- العمل على تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات وسن قانون انتخابي منصف.

النظم السياسية في اوربا والامريكتين

المرحلة الرابعة

المؤسسات الدستورية في بلجيكا

١-السلطة التشريعية الاتحادية

تعد بلجيكا دولة مَلَكية فيدرالية تمثيلية ديمقراطية دستورية. يشغل ملك البلجيكيين منصب رأس الدولة، ويُعتبر رئيس وزراء بلجيكا رئيسًا للحكومة، وتعمل الحكومة ضمن نظام متعدد الأحزاب.

ويمارس الملك في بلجيكا السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

ويمثل المجلسان الأمة البلجيكية وليس الاشخاص الذين انتخبوهم فقط، ويجتمع المجلسان بحكم القانون كل سنة ويتعيّن عليهما أن يظلا مجتمعين لمدة أربعين يوماً على الأقل. والملك هو الذي يعلن اختتام كل دورة. ويجوز له أن يؤجل انعقاد المجلسين أو أن يحلّهما حسب الصيغ المحدّدة في الدستور. وأي عضو في البرلمان يعيّنه الملك وزيراً يترك مقعده النيابي ولا يستعيد ولايته إلا بعد انتهاء مهامه الوزارية.

ولكل فرع من فروع السلطة التشريعية الاتحادية حق المبادرة بأن يعرض على المجلسين مشاريع قوانين (نصوص صادرة عن السلطة التنفيذية) أو مقترحات قوانين (بمبادرةٍ من عضو أو مجموعة أعضاء في البرلمان) .

وفيما عدا المشاريع المتعلقة بالموازنة والقوانين التي تقتضي أغلبية خاصة، توجد آلية تُسمَّى "جرس الإنذار" تهدف إلى منع إقرار أي مشروع أو مقترح قانون قد تُسيء أحكامه إساءةً بالغة إلى العلاقات بين المجموعات اللغوية. و في حال حدوث ذلك، يُعلَّق الإجراء البرلماني لمدة ثلاثين يوماً ريثما يعطي مجلس الوزراء رأياً معلَّلاً في الموضوع.

ويضمّ مجلس النواب ١٥٠ عضواً منتخبا ًعن طريق الاقتراع العام المباشر. وشروط الأهلية للانتخاب هي كالآتي:

١–أن يكون المرشح بلجيكيّاً.

٢–أن يكون المرشح متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.

٣–أن تكون سنه ٢١ عاماً وأن يكون محل إقامته في بلجيكا.

ومدة النيابة ٤ سنوات ولا يجوز الجمع بين النيابة في البرلمان والتكليف بوظيفة مستشار على المستوى المجتمعي أو الإقليمي أو بوظيفة وزير.

ويحتكر مجلس النواب الرقابة السياسية على العمل السياسي للحكومة الاتحادية (التكليف وسحب الثقة). وينفرد أيضاً بالاختصاص في مجال الميزانية؛ فهو وحده الذي يقرّ قانون الحسابات ويعتمد الميزانية. كما ينفرد المجلس بالاختصاص فيما يتعلق بمنح الجنسية و ب إقرار المسؤولية الجنائية والمدنية للوزراء و ب تحديد عدد أفراد الجيش.

ويتألف مجلس الشيوخ من ٧١ عضواً وفقاً للتالي:

٤٠ عضواً تنتخبهم هيئة الناخبين الناطقة بالهولندية وهيئة الناخبين الناطقة بالفرنسية في حدود ٢٥ عضواً للأولى و١٥ عضواً للثانية.

٢١ عضواً تعينهم مجالس المجتمعات المحلية بداخلها، بينهم ١٠ أعضاء يعينهم مجلس المجتمع الفلمنكي و١٠ آخرون يعينهم مجلس المجتمع الناطق بالفرنسية وعضو واحد يعينه مجلس المجتمع الناطق بالألمانية.

١٠ أعضاء معينين من زملائهم تختارهم الفئتان السابقتان في حدود ٦ من جانب الأعضاء الناطقين بالهولندية و٤ من جانب الأعضاء الناطقين بالفرنسية؛

الأعضاء المعينون بحكم القانون سليلو الأسرة المالكة والذين يصبحون أعضاء في مجلس الشيوخ بحكم القانون في سن ١٨ عاماً ويكتسبون حق التصويت في سن ٢١ عاماً.

ويهدف هذا التنظيم داخل مجلس الشيوخ إلى التوفيق بين ثلاثة أنواع من المتطلبات: ضرورة وجود شرعية ديمقراطية (أعضاء منتخبون عن طريق الاقتراع المباشر)؛ تمثيل الكيانات الاتحادية (أعضاء منبثقون عن مجالس المجتمعات المحلية)؛ رمز التكافؤ (وجود عدد مساوٍ من أعضاء مجلس الشيوخ المعينين من قبل مجالس المجتمعات المحلية).

ويمارس مجلس الشيوخ، في بعض المجالات، سلطات مماثلة لتلك التي يمارسها مجلس النواب). ومن بين هذه السلطات، إعلان مراجعة الدستور وتعديله؛ إقرار قوانين معينة تُعتبر قوانين تمسّ الهياكل والمصالح الأساسية للدولة؛ مسائل معينة تخص العلاقات الدولية؛ تنظيم المحاكم والهيئات القضائية والتشريع المتعلق بمجلس الدولة؛ القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقات التعاون المبرمة بين الدولة والمجتمعات المحلية والمناطق.

ويمارس مجلس الشيوخ اختصاصاً حصرياً فيما يتعلق بتسوية المسائل التي تثير تضارباً في المصالح بين الجمعيات البرلمانية الاتحادية والموحدة. ثمّ إنّ الحكومة تعرض مشاريع الموافقة على المعاهدات الدولية، التي يجب اعتمادها من المجلسين،

على مجلس الشيوخ أولاً ثم على مجلس النواب، الأمر الذي يتيح للمجلس الأول أن يلعب دوراً أكثر أهمية فيما يتعلق بالملفات الدولية.

٢–السلطة التنفيذية الاتحادية

أن السلطة التنفيذية الاتحادية، كما ينظمها الدستور، هي من اختصاص الملك. فالسلطة التنفيذية في بلجيكا نظام ذو رأسين يضم الملك والوزراء. ويقرّ الدستور للملك حقوقاً عديدة توسعت بمرور الزمن رغم أنّ نص الدستور لم يتغير.

وللملك حرمةٌ لا تُنتَهك على الصعد التالية:

على الصعيد المدني، لا يجوز رفع دعوى على الملك إلا إذا كانت ذات صلة بذمته المالية، وفي هذه الحالة يمثل الملكَ مديرُ مخصصاته.

على الصعيد الجنائي، لا تجوز ملاحقة الملك أمام القضاء الجنائي.

على الصعيد السياسي، الوزير الذي يوقّع إلى جانب توقيع الملك أو الذي يزكي المرسوم الملكي هو وحده من يتحمل المسؤولية. ولا تخص هذه الامتيازات إلا الملك نفسه ولا تشمل أفرادَ أسرته.

ويتألف مجلس الوزراء من ١٥ عضواً على الأكثر، وباستثناء رئيس الوزراء، يساوي عدد الوزراء الناطقين بالفرنسية عددَ الوزراء الناطقين بالهولندية (مبدأ التكافؤ).

والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب. ولاتجوز مقاضاة وزير أو طلبه للتحقيق بسبب آراءٍ أبداها في إطار تأدية مهامه.

وتختص محكمة الاستئناف وحدها بمقاضاة الوزراء عن المخالفات التي قد يرتكبونها أثناء تأدية مهامهم. وتنطبق القاعدة ذاتها على المخالفات التي قد يرتكبها الوزراء خارج إطار مهامهم الوزارية ويُحاكمون عليها في أثناء فترة ولايتهم. ويحدّد القانون طبيعة الإجراءات التي قد تُتّخذ في حقهم، سواءٌ في مرحلة الملاحقة أو خلال

المحاكمة. ويمنح الملك الرتبَ في سلك الجيش ويعيّن في وظائف الإدارة العامة والعلاقات الخارجية، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في القوانين. ويصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القوانين، ويوافق على القوانين ويصدرها.

ويعيّن الملك القضاة وينفّذ القرارات والأحكام وله أن يمارس حق العفو. ويحق له أيضاً سك العملة تنفيذاً للقانون، ومنح ألقاب النبالة دون أن يجوز له أن يلحق بها أي امتياز، والإنعام بالأوسمة العسكرية مع مراعاة أحكام القانون في هذا الشأن.

٣- السلطة القضائية

يستند النظام القضائي إلى القانون المدني. ويقبل الولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، مع حق إبداء بعض التحفظات.

محكمة النقض (الهولندية: Hof van Cassatie، الفرنسية: Cour de Cassation) هي المحكمة الأكثر أهمية في بلجيكا.

محكمة الاستئناف هي مستوى أدنى من محكمة النقض، وهي مؤسسة مقرها محكمة التمييز الفرنسية.

يُعيَّن القضاة مدى الحياة من قبل الملك البلجيكي.

التوافقية في بلجيكا

النظم السياسية في اوربا والامريكتين

المرحلة الرابعة

اولا: مفهوم الديمقراطية التوافقية

الديمقراطية التوافقية هي نمط من أنماط الديمقراطية، يتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، وإضافة معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم؛ ومن ثم فإن الديمقراطية التوافقية تمثل رؤية مستحدثة نابعة من جوهر الديمقراطية التمثيلية.

وإلى المفكر الهولندي "آرنت ليبهارت" تعود فكرة الديمقراطية التوافقية، كأحد أبرز نماذج الديمقراطية الحديثة في إطار ما تقدمه من معالجة لبعضالمشكلات والأزمات التي تعاني منها المجتمعات التعددية، في سبيل استنهاض كافة مكونات المجتمع، ومن هنا سُميت كذلك بالديمقراطية "التكاملية".

وقد أشار "ليبهارت" في كتابه "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد" إلى أن الديمقراطية التوافقية تعبر عن إستراتيجية في إدارة النزاعات، من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب،بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية.

أ-نشأة المفهوم

بعد الحرب العالمية الثانية، وشيوع ويلاتها علي الأرض الأوروبية، احتضنت القارة الأوروبية الفكرة، وطورتها في نماذج متعددة (بلجيكا، هولندا، سويسرا، النمسا)، وهي مجتمعات تأكدت حاجتها إلي معالجة ما بها من تنوع كبير تعددت مظاهرة جراء تعدد القوميات واللغات، فوجدت في الديمقراطية التوافقية سبيلاً إلي

التمسك بالقيم الديمقراطية في مواجهة ملامح مجتمعية تُنذر بصراعات داخلية شديدة.

يتبين من ذلك كم كانت الديمقراطية التوافقية وليدة مجتمعات ذات صلة وثيقة وعريقة بالديمقراطية، فكراً ونهجاً عملياً استبقت به العالم إلي آفاق أرحب من الحقوق الإنسانية، فكانت "التكاملية المجتمعية" أبرز خطواتها صوب دولة متماسكة، إذ أتاحت لمختلف الفئات الاجتماعية الإسهام في العملية السياسية.

ب- مرتكزات الديمقراطية التوافقية:

وفي مقابل المبادئ الديمقراطية التمثيلية التقليدية، المنافسة وحكم الأغلبية، مالت الديمقراطية التوافقية إلي قيم التعاون والوفاق بين مختلف النخب، ولهذا يشير "ليبهارت" إلي أربعة مرتكزات أساسية للديمقراطية التوافقية علي النحو التالي:

١-حكومة إئتلافية واسعة، تشمل الأحزاب الصغيرة إلي جانب حزب الأغلبية.

٢- التمثيل النسبي لمختلف الأحزاب المشاركة في الإئتلاف في الحقائب الوزارية، وأيضاً في المواقع القيادية في الدولة.

٣- حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات علي حد سواء، بغرض منع احتكار السلطة من جانب الأكثرية.

٤- الإدارة الذاتية للشئون الخاصة بكل جماعة.

ثانيا: التجربة التوافقية في بلجيكا

بلجيكا هي دولة اتحادية، تجمع بين التنوع الثقافي القائم في البلاد، والحكومة الفيدرالية مسؤولة عن السياسة الخارجية، الدعم التنموي، الاقتصاد ،الدفاع، الشرطة، الطاقة، المواصلات و الاتصالات. بينما تكون الحكومات الاقليمية مسؤولة عن اللغة، الثقافة و التعليم. رأس الدولة هو الملك أو الملكة، اللذي يتمتع بصفات فخرية فقط. رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء.

منذ نحو عام ١٩٧٠، انقسمت الأحزاب السياسية الوطنية البلجيكية البارزة إلى ممثليات مستقلة لمصالح كل مجتمع على حدة، إلى جانب الدفاع عن أيديولوجياتهم. تنتمي هذه الأحزاب إلى اربع أسر سياسية رئيسية، إذ يشكل الليبراليون والديمقراطيون المسيحيون المحافظون الاجتماعيون التيار اليميني، بينما يشكل الديمقراطيون الاشتراكيون التيار اليساري. الأحزاب الجديدة المهمة الأخرى هي أحزاب الخضر، وفي الفترة الاخيرة بدأت تتشكل بعض الأحزاب القومية المتطرفة التي تقترب من اليمين.

تتأثر السياسة بمجموعات الضغط (اللوبي)، مثل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل كاتحاد الشركات البلجيكية. وعلى الرغم من قدرة بعض الاحزاب على تحقيق نتائج متقدمة في الانتخابات الا انها غالبا ما تحتاج الى التحالف مع قوى سياسية اخرى لتشكيل الحكومة وهنا تبرز الحاجة واضحة للتوافقية التي لا يمكن لبلجيكا مغادرتها بسهولة في ظل وجود اعتراف بمناطق جغرافية ومجموعات اثنية ولغوية كل منها يريد ان يكون له تمثيل في الحكومة.

التحول الديمقراطي في روسيا

المرحلة الرابعة

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، كان أول ما أعلنه بوريس يلتسين (اول رئيس لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) هو العمل على إعادة روسيا إلى الحضارة العالمية والانتقال إلى اقتصاد السوق وبناء دولة ديمقراطية على غرار النموذج الغربى ولكنه اتجه نحو الديمقراطية الموجهة، وبناء نظام سياسي يتضمن، بجانب السمات الإجرائية للديمقراطية، سمات الحكم الفردي.

ويقصد بالنظام الهجين هو الذي يجمع بين عناصر من الديمقراطية الإجرائية، وعناصر من التسلط والحكم الشخصي للحاشية المقربة من رأس الدولة. وذلك فى ظل دعم من الدول الغربية التي كانت تتخوف من عودة الشيوعية فى تلك الفترة المبكرة من التحولات فى روسيا، فاتبع يلتسين خطوات معينة، في مقدمتها التخلص من البرلمان، ووضع دستور جديد يمنحه صلاحيات كبيرة وواسعة في مواجهة السلطة التشريعية. وإجراء انتخابات رئاسية في ١٩٩٦، امتزج فيها المال السياسي بالسلطة والتلاعب، من أجل الاستمرار فى الحكم لولاية ثانية. وبعد ذلك، نقل يلتسين السلطة الرئاسية إلى الوريث فلاديمير بوتين، من أجل الحفاظ على النظام الذي أسسه.

ولعب بوتين بمساعدة فريقه من أنصار الليبرالية الجديدة دوراً كبيراً فى عزوف المواطنين فى روسيا عن التمسك بالقيم الديمقراطية، بسبب إصلاحات السوق الراديكالية، والنتائج السلبية التي تمخضت عنها، فهذه الإصلاحات التي اعتمدت

على مبدأ أن (السوق قادرة على حل جميع المشاكل وبناء الديمقراطية)، انتهت بأزمة سياسية واقتصادية عنيفة في البلاد، وجعلت الروس يهللون للزعيم الجديد صاحب القبضة القوية، بوتين.

أن صعود بوتين وترسيخ الديمقراطية الموجهة يكشف ترسيخ نموذج (الديمقراطية الموجهة) في روسيا على مدار السنوات الأخيرة، ذلك النموذج الذي لا يفترض تداول السلطة، عبر انتخابات نزيهة وشفافة بين القوى السياسية المختلفة في المجتمع الروسي. وإنما يفترض تبادل السلطة، خاصة الرئاسية، داخل المجموعة الضيقة، التي تسيطر على الحكم في البلاد. ونتيجة لذلك، لم تصل المعارضة السياسية إلى السلطة في روسيا حتى وقتنا الحاضر. إذ جاء الوريث (بوتين) ليعمل بقوة على ترسيخ الديمقراطية الموجهة، وتقوية سلطته الشخصية من خلال تقوية السلطة المركزية في مواجهة الأطراف المكونة للاتحاد الفيدرالي الروسي.

وواجه التحول الديمقراطي في روسيا تحديات عدة تندرج ضمن اطارين:

أولا: العامل الثقافي

أن الثقافة السياسية في روسيا هي أكثر العوامل تفسيرًا لأسباب إخفاق الانتقال الديمقراطي هناك، إذ ورثت روسيا ماضيا ثقافيا محافظا لا يميل للتغيير لأسباب تتعلق بالحقبة الوطيلة التي عاشها الروس تحت العبودية المنغولية، ونتيجة لذلك فأن الديمقراطية كحال باقي الأفكار السياسية لن تحرك المجتمعات نحو الأفضل، ما لم تكن وليدة المكون الثقافي لتلك المجتمعات.

ثانيا: النخب

أن النخب الروسية الحالية تقوم بتطوير علاقات حصرية بالسلطات –وتحديدًا السلطة التنفيذية متمثلة في الرئيس– مستعملين ارتباطاتهم وعلاقاتهم هذه لزيادة

مصالحهم وأعمالهم الخاصة، حتى وصل الحد في روسيا إلى إطلاق مصطلح "العشائر" لوصف تجمعات النخب في روسيا.

ومن العسير ادّعاء أن النخب الروسية لها مصلحة في الانتقال نحو نظام ديمقراطي حقيقي أو الخروج مما يسمى الديمقراطية الموجهة، والتي تتضمن بعض الحريات والحقوق، التي تستخدم في الأساس للاستهلاك الخارجي أمام الرأي العام الدولي، وللاستهلاك الداخلي أمام قوى المعارضة التي يضعفها نظام "الديمقراطية الموجهة" باستمرار، وهي تختلف عن النظام التسلطي الصريح بأنها مغلفة ببعض مظاهر الديمقراطية الدستورية الحديثة، حيث توجد انتخابات برلمانية ورئاسية، ودستور، وحرية مقيدة للتعبير عن الرأي إلّا أنّها تخلو من الشفافية والرقابة الحقيقية والتنافس بين الأحزاب والشخصيات على أساس البرامج العمليّة في خدمة المواطنين، والعقلانية في بناء العلاقات بين فئات المجتمع المختلفة.

السلطات الثلاث في روسيا

المرحلة الرابعة

النظم السياسية في اوربا والامريكتين

يعد الإتحاد الروسي دولة فدرالية ذات نظام حكم رئاسي، إذ يعتبر رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتمتع بصلاحيات واسعة تفوق تلك الممنوحة لبقية السلطات، ويتمحور الاتحاد الروسي أساسا كدولة توجد فيها ثلاث سلطات:

١-السلطة التشريعية

وتمثل الهيئة التشريعية والتمثيلية في النظام السياسي، وتتألف السلطة التشريعية في الاتحاد الروسي من مجلسين هما:

أ-مجلس الدوما، من ٤٥٠ عضوا، ويقع مقره في العاصمة موسكو، وجاء مجلس الدوما ليحل محل مجلس السوفيت الاعلى وفقا للدستور الذي قدمه الرئيس الروسي الاسبق بوريس يلتسين عام ١٩٩٣ حيثُ وافق عليه الشعب الروسي خلال الاستفتاء العام، وكانت ولاية المجلس سنتين ثم اصبحت ٤ سنوات، واصبحت ٥ سنوات منذ عام ٢٠١١.

ب- المجلس الاتحادي

ويضم ١٧٥ عضوا يمثلون مختلف مناطق الاتحاد الروسي بعضهم عن يأتون عن طريق السلطات التشريعية المحلية والبعض الاخر عن طريق السلطات التنفيذية المحلية، ويتم ذلك بالمناصفة.

ومن اهم صلاحيات السلطة التشريعية في روسيا

*تشريع القوانين الاتحادية

*تصديق قرار رئيس الدولة باعلان الحرب

*الموافقة على المعاهدات

*الموافقة على اعلان حالة الطوارئ

*استخدام السلاح خارج حدود روسيا

٢- السلطة التنفيذية

يمنح الدستور الروسي رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة جدا تحول احيانا دون قدرة السلطة التشريعية على مراقبة اداء المسؤولين التنفيذيين، ويكون للرئيس الروسي قرارات ملزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويجري انتخاب رئيس روسيا من خلال الاقتراع الشعبي المباشر لولاية تمتد لست سنوات ومن حقه الحصول على ولاية ثانية. ورئيس الجمهورية هو رئيس أركان الجيش، له حق نقض مشاريع القوانين قبل أن تصبح قوانين سارية المفعول.

تتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء، ومساعديه، ووزراءه، وغيرهم من أشخاص معينيين، الذين يتم تعيينهم من قبل الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء، في حين أن تعيين رئيس الوزراء يتطلب موافقة مجلس الدوما.

٣- السلطة القضائية:

تتكون من

*المحكمة الدستورية، تختص بالرقابة الدستورية

*المحكمة العليا، اعلى سلطة قضائية مختصة بالقضايا الجنائية

*محكمة التحكيم العليا، مختصة في النزاعات

*المحاكم الاتحادية الدنيا

يتم تعيين القضاة من قبل المجلس الاتحادي بناء على توصية من الرئيس، ويمكنه تفسير القوانين والغاء القوانين التي يرونها غير دستورية.